

وثائق معلومات المشروع المجمع/ صحيفة بيانات إجراءات الوقاية المتكاملة
تمويل إضافي

PIDISDSA20068

تقرير رقم:

تاريخ الإعداد/التحديث: 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016

أولاً. معلومات أساسية

ألف. البيانات الأساسية للمشروع

البلد:	جيبوتي	الرقم التعريفي للمشروع:	P158952
اسم المشروع الأصلي:	جيبوتي: التمويل الإضافي لحوكمة القطاع الخاص وتطوير القطاع المالي (P146250)	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي:	P146250
اسم المشروع:	الحكومة من أجل تطوير القطاع الخاص والقطاع المالي – تمويل إضافي ((P158952)	المنطقة:	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التاريخ التقديري للتقييم المسبق:	24 أكتوبر/تشرين الأول 2016	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين:	09 ديسمبر/كانون الأول 2016-
مجال الممارسة (قائد فريق العمل)	التجارة والقدرة على المنافسة	أداة الإقراض:	تمويل المشروعات الاستثمارية
المقترض/المقترضون	وزارة المالية	الهيئة المنفذة	البنك المركزي في جيبوتي
التمويل (مليون دولار)		مصدر التمويل	
		المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)	5.10
		الفجوة التمويلية	0.00
		التكلفة الكلية للمشروع	5.10
فئة التصنيف البيئي	جيم – التقييم البيئي غير مطلوب	القرارات	لم يجر الاستعراض لفريق العمل التقييم المسبق والتفاوض
قرارات أخرى (حسب الحاجة)		هل هذا المشروع متكرر؟	لا
		هل هذا المشروع محول؟ (لن يتم الإفصاح عن ذلك)	لا

باء. المقدمة والسياق

السياق القطري

ارتفع إجمالي الناتج المحلي لجيبوتي بنسبة 6.5 % عام 2015، مقابل 6 % عام 2014، و5% في 2013. والعامل الرئيسي المحرك للنمو هو الأنشطة كثيفة الاستخدام لرأس المال في المجالات المتصلة بالنقل والموانئ، مثل التجارة العابرة مع إثيوبيا، وعمليات إعادة

الشنح، التي اجتذبت استثمارات عامة وأجنبية كبيرة. لكن أيًا ما كان الأمر، لم تؤد هذه الأنشطة (التي تتسم بزيادة معدلات الاستثمار على المخرجات) إلى تخفيف معدلات الفقر والبطالة المرتفعة في البلاد. وتشير البيانات الحكومية الأخيرة إلى أن أكثر من 20% من السكان يعيشون في فقر مدقع، ولا يستطيعون تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية. وتزيد هذه النسبة في المناطق الريفية حيث تشير التقديرات إلى أن نسبة الفقر المدقع تبلغ 44%. وعندما تأخذ حسابات معدلات الفقر في الحسبان الضروريات من المواد الغذائية وغيرها، فإن التقديرات تشير إلى أن معدلات الفقر المصاحبة لذلك تبلغ 40.7% على مستوى الدولة، و62.5% في المناطق الريفية. وبالتالي من الأهمية بمكان تنفيذ الإصلاحات التي يمكن أن تعمل على تسهيل نمو القطاع الخاص وتؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل.

السياق القطاعي والمؤسسي

أبرزت المطبوعة الصادرة عن البنك الدولي في 2013 تحت عنوان تقرير عن نموذج النمو في جيبوتي المعوقات التي تواجه القطاع الخاص والنمو الاقتصادي. ولا يزال القطاع الخاص في جيبوتي في طور النمو، ويتألف في معظمه من شركات صغيرة ومتوسطة تتركز في القطاع الثالث. وتعمل معظم هذه الشركات في مجال تقديم الخدمات (29%)، والتجارة (27%)، وخدمات العبور (الترانزيت) (19%). ولا يزال مناخ أنشطة الأعمال يتسم بالصعوبة وكثرة الأعباء بالنسبة لمعظم المشروعات والمنشآت، كما أن تكلفة إنشاء شركة باهظة (184.7% من نصيب الفرد في الدخل). ويعاني النظام القضائي من عدم كفاية الموارد، وضعف التدريب، وانعدام الاستقلالية والحيادية، وبطء إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام. وتتفاقم هذه المعوقات التي تواجه السوق بسبب نقص سبل الوصول إلى المعلومات الخاصة بالسوق، وعدم وجود إطار تنظيمي يعمل على تسهيل وتيسير إنشاء الشركات، وعدم وجود حوافز لإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي سياق النمو القوي الذي شهدته البلاد مع محدودية أثره على أوضاع الفقر، من الأهمية بمكان تحسين بيئة أنشطة الأعمال لتمكين القطاع الخاص من النمو والمساهمة في خلق فرص العمل، لا سيما، في القطاعات كثيفة العمالة.

وقد أرسى تقرير البنك الدولي الأساس للمساعدة الفنية الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار. وعلى وجه التحديد، مساندة إنشاء الشركات، وتسهيل الاستثمارات الخاصة، كما أوصى هذا التقرير بتبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وتضمنت هذه التوصيات إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال، ونقل سجل الشركات إلى هيئة الملكية الصناعية والتجارية والفكرية في جيبوتي (ODPIC)، مع المزيد من التبسيط لعملية التسجيل.

وبالنسبة للقطاع المالي، وبعد برنامج تقييم القطاع المالي في 2009 (والوحدة الخاصة بهذا البرنامج بشأن توفير سبل الوصول إلى الخدمات المالية في 2010) الذي حدد أوجه القصور المهمة في البنية التحتية المالية في جيبوتي، طلب البنك المركزي في جيبوتي المساعدة لوضع استراتيجية كلية وشاملة لتطوير البنية التحتية المالية. وكان الهدف من وراء ذلك هو وضع خارطة طريق لمعالجة أوجه القصور المشار إليها. ومن خلال المشروع الممول من مؤسسة فرست (FIRST)، تم تقديم مساعدة فنية لوضع استراتيجية لنظم المدفوعات الوطنية حددت القواعد الأساسية لتحديث نظم المدفوعات في جيبوتي بناء على أفضل الممارسات الدولية، والمواصفات الفنية للنظام الجديد. وعلاوة على ذلك، تم تقديم مساعدة فنية لصياغة قانون جديد للنظام الوطني للمدفوعات.

ووفق استراتيجية البنك الدولي الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن تجديد العقد الاجتماعي بين الحكومة ومواطنيها، تتضمن استراتيجية الشراكة القطرية الخاصة بجيبوتي تعزيز المساندة من أجل تقديم الخدمات. ويعمل وجود نظام للمدفوعات يتسم بالكفاءة الأمان وإمكانية الاعتماد عليه على الحد من تكاليف تبادل السلع والخدمات. وعلاوة على ذلك، يمثل هذا النظام أداة في غاية الأهمية من أجل التنفيذ الفعال للسياسة النقدية، وسلاسة العمل في أسواق المال. وهو الوسيلة التي من خلالها يمكن تسوية جميع أنواع المعاملات بما فيها التدفقات المالية العابرة للحدود. وعلاوة على ذلك، يعمل نظام المدفوعات الكفاء على تشجيع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على نحو منتظم. ومن الضروري وجود مجموعة واسعة النطاق وتتسم بفاعلية التكلفة من أدوات الدفع لمساندة احتياجات العملاء في اقتصاد السوق. ولا تحدث بعض المعاملات ببساطة في غياب أدوات دفع محددة.

وهذه المساعدة الفنية لكل من القطاع الخاص والقطاع المالي والتي تم الشروع فيها بناء على طلب السلطات في جيبوتي تساند الإصلاحات الرئيسية التي من المتوقع أن تساهم في الحد من معدلات البطالة والفقر. وفي خطاب بتاريخ 25 نوفمبر 2016، طلبت حكومة جيبوتي مساندة مستمرة من البنك الدولي لتدعيم وتعميق الإصلاحات والجهود التي بُذلت بالفعل في مجالات رئيسية.

ويتمثل الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي في المساعدة على تحسين بيئة أنشطة الأعمال في جيبوتي. وتتمثل المكونات الرئيسية لهذا المشروع في: (1) إصلاح مناخ الاستثمار (1.4 مليون دولار)؛ و(2) إدارة وتنفيذ المشروع (0.6 مليون دولار). وقد تم تصميم هذا المشروع بهدف تسهيل إنشاء الشركات، وتعزيز العدالة التجارية والمدنية بغية حل المشكلات المتعلقة بالحكومة ومناخ الاستثمار التي تعوق إنشاء وتشغيل الشركات. وتتضمن أنشطة المشروع إنشاء خدمة الشباك الواحد لدخول الشركات؛ والمساعدة الفنية التي تساند إصلاحات الإطار التنظيمي المرتبط بدخول الشركات؛ وتعزيز النظام القضائي المختص بالقضايا التجارية والمدنية؛ وبناء القدرات بوجه عام للهيئات المنفذة والجهات المسؤولة عن دخول الشركات. وتضطلع الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار بمسؤولية

تنفيذ هذا المشروع.

جيم. الهدف الإنمائي المقترح

الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي:

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي في المساعدة على تحسين بيئة أنشطة الأعمال في جيبوتي.

الهدف الإنمائي للمشروع المقترح - التمويل الإضافي:

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع المقترح بعد التنقيح في تحسين كفاءة تنظيم أنشطة الأعمال، وإنشاء نظام وطني آلي للمدفوعات.

النتائج الرئيسية

المعاملات المنجزة من خلال النظام الآلي للتحويلات
متوسط عدد الأيام لإنشاء شركة
متوسط عدد الأيام لتسجيل عقار (أملاك)
المستفيدين المباشرين من المشروع (والمستفيدات من المشروع)
المؤسسات المالية المرتبطة بالنظام الآلي للتحويلات.

دال. وصف المشروع

سيُستخدم التمويل الإضافي المقترح لتوسيع نطاق المكون الفرعي الحالي الذي يركز على إصلاحات مناخ الاستثمار، وكذلك المكون الخاص بتنفيذ المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، ستتم إضافة مكون جديد لإنشاء نظام آلي وطني للمدفوعات في جيبوتي.

اسم المكون:

المكون 1. عمليات إصلاح مناخ الاستثمار

التعليقات (اختيارية)

سيعمل التمويل الإضافي المقترح دعمًا لهذا النشاط على تعميق المساعدة الفنية والمالية المساندة للمؤسسات المسؤولة عن (1) تسجيل الشركات (هيئة الملكية الصناعية والتجارية والفكرية في جيبوتي)، (2) تراخيص البناء، (مديرية الإسكان والتخطيط الحضري) (DHU)، و(3) نقل الملكية (مديرية الأملاك). وترتبط هذه المؤسسات بالتشغيل الفعال لخدمة الشباك الواحد المزمع تفعيلها في المستقبل. وهذا التوسع يساند أنشطة التجارة وتعزيز القدرة على المنافسة المرتبطة بذلك، والنظم المعنية، والمعدات ذات الصلة. وحتى يتسنى ضمان التنفيذ الفعال لعملية الإصلاحات التنظيمية، سيتم تشكيل لجنة رفيعة المستوى معنية بممارسة أنشطة الأعمال برئاسة مسؤول سياسي رفيع المستوى (وزير المالية/رئيس الوزراء) (وذلك بموجب مرسوم رسمي).

اسم المكون:

المكون 2. تنفيذ النظام الآلي الوطني للمدفوعات

التعليقات (اختيارية)

سيعمل ذلك على تنفيذ نظام حديث وآلي للمدفوعات يحل محل الإجراءات اليدوية الخاصة بإنجاز معاملات الشيكات، وإرساء الأساس لتطوير سوق الإنترنت (المعاملات بين المصارف) في جيبوتي. وينطوي هذا المكون، على وجه التحديد، على الحصول على حلول فنية لنظام المدفوعات يُطلق عليها (+ ATS) أي نظام التحويل الآلي بلس على مستوى بنك جيبوتي المركزي: (1) خدمات برمجات وأجهزة وتكامل أنظمة؛ (2) مساعدة فنية وبناء قدرات لتطبيق النظام؛ (3) إعادة تأهيل وتجهيز البنية التحتية المادية لاستيعاب النظام (مراكز أولية وثانوية).

اسم المكون:

المكون 3. تنسيق وإدارة المشروع

التعليقات (اختيارية)

سيجري التوسع في المكون الأصلي الخاص بتنسيق وإدارة المشروع لمساندة وحدة تنفيذ المشروع القائمة للقيام بأنشطة جديدة يغطيها التمويل الإضافي، وتقديم المبررات اللازمة لتمديد تاريخ إقفال المشروع. ومن الضروري تعزيز القدرات والإمكانات الحالية لوحدة تنفيذ المشروع للاضطلاع بتنفيذ الأنشطة الموسعة والجديدة التي تنسم بالتعقيد، وينبغي أن يكون التنفيذ على نحو يتسم بالكفاءة، وذلك لمواصلة مواجهة التحديات الماثلة الخاصة بالتنفيذ والتنسيق، وحتى يتم تنفيذ الإجراءات الاستثمارية والإجراءات الخاصة بالتوريدات والمشتريات والتعاقدات المطبقة على هذا المشروع الموسع على نحو يتسم بالفعالية.

هاء. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (لو كانت معلومة)

واو. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

محمد عدنان بيزاوي (GSU05)

ثانيًا. التنفيذ

تفيد الترتيبات الحالية وجود قصور في قدرات وإمكانات الحكومة، مع الحاجة إلى الاستفادة من الهيئات الحكومية القائمة وتعزيز قدراتها. وسيعمل التمويل الإضافي المقترح على تعزيز ترتيبات التنفيذ الحالية على مستوى وحدة تنفيذ المشروع، ومساندة الأنشطة المدرجة ضمن المكون 3 التي سيضطلع بها البنك المركزي. وستظل وزارة المالية الطرف المناظر فيما يتعلق بأعمال الإشراف والرقابة على المشروع.

وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية، تم إنشاء وزارة جديدة مسؤولة عن الاستثمارات العامة والخاصة مهمتها صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار، وتشجيع وجود بيئة سليمة وصالحة لأنشطة الأعمال تعمل على تحقيق مبادرات القطاع الخاص ونموه. وهذه الوزارة الجديدة مكلفة أيضًا بالوقوف على الإصلاحات الإدارية وإزالة المعوقات التي تحول دون تنمية وتطوير القطاع الخاص.

وقد يصاحب إنشاء هذه الوزارة الجديدة المعنية بالاستثمار إتاحة فرص جديدة مرة أخرى لهذا المشروع من حيث تنسيق القضايا القطاعية المحددة. وعلاوة على ذلك، فإن الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار باعتبارها هيئة مستقلة تقع الآن ضمن التنظيم الإداري لهذه الوزارة الجديدة. وسيظل دور هذه المؤسسة ونطاق اختصاصها وخصائصها دون أي تغيير، ومن المتوقع أن تستمر في تنفيذ واجباتها ومهامها دون أي تأثير كبير على هذا المشروع.

وستعمل ترتيبات تنفيذ المشروع على الإبقاء على الهياكل التنظيمية التالية:

اللجنة التوجيهية: ستقوم اللجنة التوجيهية بأعمال إشراف على تنفيذ المشروع. وقد تم إنشاء هذه اللجنة التوجيهية بموجب مرسوم رقم (2012/188/PR/MEFIP) بتاريخ 30 أغسطس/آب 2012. ويرأس هذه اللجنة الآن الأمين العام لوزارة المالية، وتضم (1) الأمين العام لغرفة التجارة؛ (2) ممثلين اثنين من القطاع العام؛ و(3) ممثلين اثنين من القطاع الخاص. وتضم قائمة الممثلين الآخرين في اللجنة التوجيهية (1) مدير مصلحة الضرائب، (2) مدير الإصلاحات في وزارة العدل؛ و(3) مدير هيئة الملكية الصناعية والتجارية والفكرية في جيبوتي. ولا تؤثر هذه الترتيبات على الترتيب المؤسسي الأصلي في حدود أن تظل أعمال الإشراف القانونية والاستثنائية تحت مسؤولية وزارة المالية، مع اضطلاع وزارة الاستثمار بدور أكثر فعالية فيما يتعلق بالقضايا المحددة الخاصة بقطاع التجارة وتعزيز القدرة على المنافسة.

وحدة تنفيذ المشروع: اتسم أداء وحدة تنفيذ المشروع بالتواضع، لا سيما عند بداية تنفيذ المشروع، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى نقص الخبرة اللازمة لتنفيذ أنشطة التجارة والقدرة على المنافسة. من ناحية أخرى، فإن استمرار ترتيبات التنفيذ القائمة ستعمل على منع أي إخلال في معرفة أو انخراط أو التزام الموظفين، وهذا الإخلال قد ثبت أنه مكلف للغاية في مشروعات أخرى. وبناء عليه، سيثدد التمويل الإضافي المقترح على ضرورة تحسين أداء التنفيذ. وسيتيح التمويل الإضافي مبالغ إضافية، وسيعمل على بناء القدرات لتحسين قدرات وحدة تنفيذ المشروع بهدف تنفيذه ومتابعته.

وستقوم الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار بتنفيذ هذا المشروع. وستكون الوكالة مسؤولة عن جميع أعمال التوريدات والمشتريات والتعاقدات، والصرف، والحسابات، وإعداد التقارير المالية، وأعمال الرصد والمتابعة والتقييم الخاصة بالمشروع، وكذلك ضمان مراجعة حسابات المشروع. كما سيقوم المدير العام للوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار بدور منسق المشروع. لكن أيًا ما كان الأمر يجب تعيين موظفين اثنين إضافيين متخصصين في الشؤون المالية والتعاقدية لمساندة وحدة تنفيذ المشروع: أخصائي توريدات وأخصائي إدارة مالية في موعد غايته شهر بعد تاريخ سريان التمويل الإضافي.

مسؤولو الاتصال والتنسيق: سيظل مسؤولو الاتصال والتنسيق الأصليين دون تغيير داخل: (1) وزارة العدل؛ (2) وزارة الإسكان؛ (3) البنك المركزي في جيبوتي، وذلك لتنسيق أنشطة تنفيذ المشروع ذات الصلة بالعدالة التجارية، ومنح تصاريح البناء، وإنشاء أنظمة المدفوعات على التوالي.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتمتع البنك المركزي في جيبوتي بدرجة نسبية من الاستقلالية في تنفيذ المكوّن الخاص بنظام المدفوعات. وسيتحقق ذلك من خلال تعزيز الموارد البشرية، وتعيين مستشار فني.

وسيتطلب المشروع 10 موظفين إضافيين لدى البنك المركزي لتنفيذه. وسيمول هذا المشروع الخدمات المقدمة من استشاري دولي مستقل ومتفرغ للقيام بما يلي: (1) تنسيق إطلاق النظام الجديد ومرحلة التشغيل المبدئية له (السنة الأولى من تنفيذه)؛ (2) تدريب موظفي البنك المركزي في جيبوتي من الوحدات المنشأة حديثاً (التشغيل، وتكنولوجيا المعلومات، والرصد والمتابعة)؛ (3) صياغة أدلة إجراءات العمل والإجراءات الجديدة والضرورية. وعلاوة على ذلك، فإن وجود مستشار وأخصائي توريدات متفرغ لدى البنك المركزي في جيبوتي سيعمل على مزيد من تعزيز قدرات التنفيذ. وفيما يتعلق بعمليات المدفوعات، هناك ضرورة لإنشاء وحدة تشغيل جديدة داخل البنك المركزي، ويجب أن تكون هذه الوحدة مزودة بعدد 5 موظفين على الأقل (تكون رواتبهم على حساب البنك المركزي). وتغطي مسؤوليات هذه الوحدة تشغيل النظام الجديد من منظور عملي، مع وجود مكتب دعم ومساعدة للمشاركين في النظام، وإدارة جوانب تأمين النظام، وجمع ونشر إحصاءات التشغيل. ومن الضروري أيضاً إنشاء وحدة جديدة للإشراف والرقابة على المدفوعات، ويجب أن تكون هذه الوحدة مزودة بعدد اثنين من الموظفين. وهناك وضوح من جانب البنك المركزي بشأن شروط الموظفين الجدد، وقد طلب بالفعل مخصصات من الموازنة لتعيينهم.

ومن المرجح أن يكون أثر النظام الجديد فيما يتعلق بالموارد البشرية عظيمًا على البنك المركزي على مستوى إدارة تكنولوجيا المعلومات التي يتعين تعزيزها بما لا يقل عن 4 موظفين. ومن المتوقع أن تتم تعيينات الموارد البشرية قبل تاريخ سريان التمويل الإضافي. وعلاوة على ذلك، وعلى ضوء مستوى القدرات والإمكانات المتاحة، سيتعين على البنك الدولي تقديم مساندة قوية بشأن التنفيذ لوحدة تنفيذ المشروع والبنك المركزي في جيبوتي فيما يتعلق بأنشطة نظام المدفوعات. ومن الضروري تقديم المساعدة من فريق عمل البنك الدولي في المجالات التالية: (1) عملية التوريدات الخاصة بالنظم؛ (2) إنشاء وحدة عمليات المدفوعات؛ (3) بناء قدرات موظفي البنك المركزي في جيبوتي فيما يتعلق بتشغيل النظم والرقابة والإشراف عليها. ومن الضروري مساندة خدمات المساعدة الفنية المشار إليها من موازنة مساندة التنفيذ أو من خلال موارد من تمويل إضافي يتم العمل على الحصول عليه ويُخصص لذلك.

ثالثاً. السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP 4.01	لا	
الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)	لا	
الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)	لا	
مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP) (4.09)	لا	
الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	لا	
الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	لا	
إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	لا	
سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)	لا	
المشروعات على مجاري المياه الدولية - منشور	لا	

		سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)
		المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - لا منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP (7.60)

رابعاً. قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدد وشرح أية آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:
يصنف المشروع في الفئة (ج) بالنظر إلى الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة. وليس مطلوباً أي تغيير في فئة الإجراءات الوقائية الخاصة بالمشروع، ولن يتم تفعيل أي سياسات إجراءات وقائية جديدة. ومن غير المتوقع أن يكون لهذا المشروع أي أثر بيئي أو اجتماعي سلبي. والمشروع الأصلي مصنف ضمن الفئة "ج". ويركز هذا المشروع على المساعدة الفنية، ولا يعمل على تفعيل أي سياسات وقائية. وسيتم تخصيص الأموال لأغراض التمويل والمعدات والتجهيز وإعادة التأهيل (أعمال الإصلاح، وتركيب المعدات، وأعمال الدهانات، إلخ). ولن يتم القيام بأعمال مدنية جديدة.
2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:
من المتوقع، بوجه عام، أن يكون الأثر الاجتماعي للمشروع إيجابياً بصورة كبيرة من خلال تشجيع فرص العمل الرسمي.
3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.
غير منطبق
4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قدم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.
غير منطبق
5. حدد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.
تم التشاور مع أصحاب المصلحة أثناء مرحلة إعداد المشروع الأصلي.

باء. متطلبات الإفصاح (ملاحظة: لا يظهر القسم أدناه إلا في حالة تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة).

إذا أدى هذا المشروع إلى تطبيق سياسات عمليات البنك الخاصة بمكافحة الإفات و/أو الموارد الحضارية المادية، تتم معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها في إطار التقييم البيئي/ المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية.
في حالة عدم توقع الإفصاح داخل البلد عن أي من الوثائق الواردة أعلاه، يرجى شرح أسباب ذلك:
غير متاح/لا ينطبق

جيم. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤه عندما يقوم الاجتماع الذي يتخذ القرارات بشأن المشروع بوضع الشكل النهائي لموجز بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة) (ملاحظة: لا يظهر القسم أدناه إلا في حالة تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات					
هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى دار المعلومات التابعة للبنك؟	نعم	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	غير منطبق
هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومتين ويسهل على الفئات	نعم	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	غير منطبق

						المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليها؟
جميع سياسات الإجراءات الوقائية						
[X]	غير منطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
[X]	غير منطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟
[X]	غير منطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل يشمل نظام الرصد والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
[X]	غير منطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم	هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجسد ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟

خامسا. مسؤول الاتصال:

البنك الدولي

للاتصال: أمادو ديم
المنصب: خبير اقتصادي أول

للاتصال: مهدي بن يعقوب
المنصب: أخصائي في شؤون القطاع الخاص

للاتصال: روبا فاكيل
المنصب: أخصائية في شؤون القطاع المالي

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: وزارة المالية
للاتصال: إلياس موسى دواله
المنصب: وزير المالية
البريد الإلكتروني:

الهيئة المنفذة

الاسم: البنك المركزي في جيبوتي
للاتصال: علي داود
المنصب: نائب الرئيس
البريد الإلكتروني: ali.daoud@banque-centrale.dj

الاسم: الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار
للاتصال: مهدي درار
المنصب: الرئيس
البريد الإلكتروني:

سادسا. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

دار المعلومات
البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433

هاتف: 458-4500 (202)

فاكس: 522-1500 (202)

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>

سابقاً الموافقة

رؤساء فريق العمل:		الاسم: أمادو ديم، ومهدي بن يعقوب، ورويا فاكيل
اعتمدها:		
التاريخ: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016	الاسم: نينا تشي (SA)	المستشار المعني بالإجراءات الوقائية:
التاريخ: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016	الاسم: مريم ملوش (PMGR)	مدير مجموعة الممارسات:
التاريخ: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016	الاسم: بونام غوبتا	المدير القطري: